FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
بتمويل من الإتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

الحملة الإقليمية
حول عدم التسامح
مطلقًا مع العنف
ضد النساء والفتيات

الدائرة المستديرة للخبراء الإقليميين

تعزيز المساواة المبنيّة على النوع الإجتماعي من خلال التعليم

موجز رقم ٣

١٨ يونيو/حزيران ٢٠١٩، بيروت

fard
AWO
النجدة NAJDEH
RDFL التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
AFTURD

وكذلك القوالب النمطية الثقافية المبنية على النوع الإجتماعي متأصلة الجذور التي تدعم التسامح الاجتماعي بصورة كبيرة تجاه العنف ضد النساء والفتيات. كما أن النُسق الاجتماعي للتفوق الذكوري لازال مهيمنًا، ففي إطار الهيكل الأبوي للسلطة، نجد أن للنساء والرجال أدوارًا مختلفة، الأمر الذي سمح بالتمتع بحقوق غير متساوية فيهما بينهم. هذا وقد كان الرجال والنساء هم السبب في إعادة استنساخ العقليات التقليدية والنمطية، كما لعبت النُظم التعليمية دورًا حيويًا في هذا الصدد، ذلك لأن تلك النظم تُسهم في الحفاظ على الثقافات والعادات والتقاليد التي لا تزال تضع النساء في صورةٍ متدنية وتجعلهن مصدرًا من مصادر العنف.

هذا وتُعد مواجهة الأعراف الثقافية والاجتماعية بهدف القضاء على القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي،لا سيما في التعليم، واحدة من أهم المجالات ذات الأولوية للتدخل التي حُددت في المنصة الإقليمية للحوار حول النوع الاجتماعي (2015-2017)، وفي إعلان مؤتمر المجتمع المدني (21-22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بالقاهرة) وفي نتائج حوارات المتابعة الوطنية بشأن الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط في مجال حقوق المرأة (27 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 بالقاهرة).

خطة العمل المعروضة في الإعلان الوزاري للمؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط نحو تحقيق المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية في ظل التركيز على أربع إجراءات واحدٌ من تلك الإجراءات:

"مواجهة الأعراف الثقافية والاجتماعية والقضاء على القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي، لاسيما في المنظومة التعليمية والإعلام ومن خلالهما"

اجتمع مجموعة من الخبراء والخبيرات والباحثين والباحثات في مجال التعليم وشؤون المرأة وممثلي وممثلات عن الوزارات من الجزائر ومصر والأردن وفرنسا ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس في الثامن عشر من يونيو/حزيران في مدينة بيروت لمناقشة النهج الإقليمي لمكافحة أوجه التحيز المبني على النوع الإجتماعي في التعليم، مع التركيز على مستويات التعليم الابتدائي والثانوي. وقد عُقد اجتماع المائدة المستديرة في إطار الحملة الإقليمية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات التي أطلقتها المبادرة النسوية الأورومتوسطية، ومجموعة من منظمات حقوق المرأة من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس، وقد كان أحد المحاور الرئيسية لهذه الحملة التصدي للقوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي.

من اليسار لليمين: خديجة شاكر، عبد الجليل طليمات من المغرب، إبراهيم دراجي من سوريا

هذا وقد أكّد الخبراء والخبيرات على وجود إمكانيات هائلة لدى المدارس لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، حيث أنها تقدم فرصةً فريدةً من نوعها للتصدي للأسباب الجذرية للعنف، والمساهمة في تكوين مجتمعاتٍ أكثر مساواةً للنوع الإجتماعي ولا تتسامح مع العنف ضد النساء والفتيات. ومن خلال هذه الحملة الإقليمية، يقوم أعضاء الإئتلاف بتنفيذ أنشطة تعليمية في 70 مدرسة تجريبية، بما في ذلك تدريب المدربين والمدربات لـ 850 معلم، وإقامة ورش عمل لـ 4,500 طفل.

من اليسار لليمين: ليلى العلي من لبنان، ليليان هولز-فرنش من فرنسا

سلّط الخبراء والخبيرات والباحثين والباحثات في مجال التعليم وشؤون المساواة المبنية على النوع الإجتماعي الضوء على التحديات والدروس المستفادة والمشتركة والإنجازات التي تحققت في كل بلد فيما يتعلق بتعميم المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في البرامج التعليمية الوطنية، ووضع المناهج الدراسية الوطنية للتعليم الابتدائي والثانوي. كما أشاروا إلى أن الوضع الثقافي والاجتماعي والسياسي الراهن في المنطقة له بالغ الأثر في الوصول إلى التعليم الجيد المتساوي للجميع. كما أشار أشار الخبراء والخبيرات أيضًا إلى مدى شعورهم/ن بالقلق إزاء العنف الجسدي الذي يُستخدم غالبًا كأسلوب للتأديب في بعض المجتمعات.

هذا وقد اتفق الخبراء والخبيرات بالإجماع على أن القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي لديها جذور اجتماعية وثقافية متأصلة الجذور في المنطقة، لذلك يجب أن تكون التدخلات التشريعية أو السياسية مصحوبة بتدخلات تهدف إلى تغيير الرأي العام والعقلية الجماعية. وعلاوةً على ذلك، فقد سلَّط الخبراء والخبيرات الضوء على الصعوبات في الوصول إلى التعليم بسبب النزاع المُسلّح والاحتلال. كما شدد الخبراء والخبيرات على أن نظم التعليم والمناهج الدراسية تتدنى مستوياتها في مثل هذه البيئة.

اتفق جميع الخبراء والخبيرات على ضرورة اعتماد نهج شامل لتعميم منظور النوع الإجتماعي في التعليم وإشراك الجهات المعنية: الوزارات والمؤسسات التعليمية والمعلمين/ات والمشرفين/ات والإداريين/ات، وكذلك الطلاب والطالبات ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين/ات وخبراء وخبيرات النوع الإجتماعي. وبناءً على ذلك، حُددت مجموعة من الطرق الرامية لتحسين التعليم داخل المدرسة ودعم المعلمين والمعلمات. وعلى المستوى السياسي، أكد الخبراء والخبيرات على أهمية التعاون مع السلطات المحلية والاستفادة من الإرادة السياسية الراهنة.

هذا وقد قُدِّم اقتراح بعمل خارطة طريق تضم التدابير والإجراءات الواجب اتخاذها في المجالات الرئيسية الثلاث المُحددة. كما شدد المشاركون والمشاركات على أن تنفيذ خارطة الطريق المذكورة سيسمح لقطاع التعليم بأسره بتعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي على نحوٍ فعّال في السنوات المقبلة.

المناهج والكتب الدراسية والأنشطة المدرسية التي تراعي منظور النوع الإجتماعي

- استخدام لغة تراعي منظور النوع الإجتماعي في الكتب الدراسية والمناهج؛ لغةً تعزز مبادئ حقوق الإنسان العالمية والتسامح والمساواة.
- تحديد مواطن التحيز المبني على النوع الإجتماعي الحالية في الكتيبات، وإزالة القوالب النمطية المبنية على النوع الإجتماعي في لغة وصور الكتب الدراسية.
- إضافة ألعاب وأنشطة تعليمية تحث على المساواة المبنية على النوع الإجتماعي والمواطنة وحقوق الإنسان إلى المناهج وعملية التعليم في المدارس.
- إعداد أدوات تراعي منظور النوع الإجتماعي لتعليم الأطفال المساواة المبنية على النوع الإجتماعي
- توفير التعليم الجنسي.

طرق التدريس المراعية والحساسة للنوع الإجتماعي (بناء قدرات)

- وضع مؤشرات لقياس المساواة/ الظلم في التعليم في سياقات وطنية، تُستخدم لاحقًا لمراقبة التقدم، مع الوضع في الاعتبار مؤشرات منظمة اليونسكو الحالية.
- وضع إطار عمل إداري يراعي منظور النوع الإجتماعي في المؤسسات التعليمية.

- وضع منهجية تدريب تعتمد على مبادئ نظيفة، وتواجه التحديات الإقليمية، مع الوضع في الاعتبار الأولويات الوطنية.
- إعداد كتيب/ مجموعة أدوات للمعلمين والمعلمات لدمج المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في الصفوف الدراسية، وخلق بيئة تعليم تستجيب لمنظور النوع الإجتماعي.
- تعزيز التعليم النقدي والتحليلي والتفاعلي بدلًا من الاعتماد على الحفظ فقط.
- تبني استراتيجيات تعليم حديثة تعتمد على تطوير مهارات الحياة والقيادة.
- تشجيع إنشاء أنشطة تعليمية، مثل المسرح والفنون والثقافة، بالإضافة إلى نوادي حقوق الإنسان والمواطنة.
- تطوير الدليل الى تعليم متوافق مع منظور النوع الإجتماعي

دور الدولة والتنسيق المطلوب منها

- البناء على التنسيقات والإنجازات الراهنة مع الوزارات المباشرة.
- ضمان التعليم المجاني والإلزامي لكل الأطفال، وليس أبناء المواطنين والمواطنات فقط، بل كل أطفال العمالة المهاجرة واللاجئين واللاجئات.
- تبني استراتيجيات فعالة لمنع الانسحاب من المدرسة ومراقبته.
- تخصيص أموال لمراجعة الكتب الدراسة والمناهج الوطنية.
- تعديل القوانين التي تسمح لأولياء الأمور بسحب أطفالهم من المدارس بالقوة.
- رفع سن التعليم الإجباري إلى 18 عام لحماية الفتيات من ظاهرة زواج الأطفال وكل الأطفال من ظاهرة تشغيلهم.
- تحميل المدارس المسؤولية عن التحرش الجنسي.
- إنشاء مرافق مناسبة للمحافظة على الصحة وتقديم الاستشارات في المدارس.
- إخضاع الإداريين/ات والمديرين/ات والمعلمين/ات في المدرسة لتدريب إلزامي حول الأساليب المراعية والحساسة للنوع الإجتماعي

اتفق الخبراء والخبيرات على أن المبادرة النسوية الأورومتوسطية ستقود حملة لمراجعة وتقييم مواد التدريب، ومجموعة الأدوات، والكتيبات الحالية حول ادراج منظور النوع الإجتماعي في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية، لوضع هيكل لدليل التدريب الإقليمي مع الخبراء والخبيرات من لبنان وفرنسا والمغرب وتونس. علاوة على ذلك، سيتم وضع مؤشرات لمراقبة التمييز المبني على النوع الإجتماعي في البرامج التعليمية في الدول التي تدخل ضمن المشروع. واتفق الخبراء والخبيرات على العمل معًا لتطوير الدليل الى تعليم متوافق مع منظور النوع الإجتماعي. وستُعقد دائرة مستديرة للخبراء الإقليميين للمرة الثانية بنهاية عام 2019.

اضغطوا هنا لقراءة البيان الصحفي، وهنا لتصفّح ألبوم الصور.